٧ ـ **تطلب** إلى جميع الدول الأعضاء تشجيع النمو الاقتصادي والتقدّم الاجتماعي عن طريق وضع وتنفيذ مجموعة مترابطة من تدابير السياسة تستهدف تحقيق مقاصدها وأهدافها في إطار الأولويات والمصالح الوطنية ، وذلك في ميادين العمالة والتعليم والصحة والتغذية والمرافق السكنية ومنع الجريمة ورفاهية الأطفال وإتاحة فرص متساوية للمعوقين والمسنين ومشاركة الشباب مشاركة كاملة في عملية التنمية وإدماج المرأة ومشاركتها على نحو كامل في التنمية ؛

٨ ـ **تطلب** إلى الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة تعبئة الموارد اللازمة من أجل اتخاذ تدابير تستهدف تحسين الأحوال الاجتماعية وتحقيق الأهداف الرئيسية المحددة في إعلان التقدّم والتنمية في الميدان الاجتماعي وفي الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛

٩ ـ **تشدد مرة أخرى** على أن التقدم الاجتماعي ـ الاقتصادي العاجل للبلدان النامية يتطلب تعزيزا كبيرا للمساهمات المالية والتكنولوجية ، المتعددة الأطراف منها والثنائية ، التي تقدّم لجهود التنمية الوطنية في إطار الخطط الانمائية للبلدان النامية ؛

١٠ ـ **ترجو** من لجنة التنمية الاجتماعية أن تولي ، في دورتها الثامنة والعشرين ، أولوية عالية لدراسة ومناقشة « تقرير عام ١٩٨٢ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم » وأن تقدّم آراءها وملاحظاتها إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

١١ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يحيل « تقرير عام ١٩٨٢ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم » إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بالأنشطة التنفيذية وإلى اللجان الإقليمية للنظر فيه ؛

١٢ ـ **تدعو** الدول الأعضاء إلى موافاة الأمين العام بتعليقاتها على « تقرير عام ١٩٨٢ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم » من أجل تسهيل إعداد تقرير عام ١٩٨٥ ؛

١٣ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يصدر تقرير عام ١٩٨٥ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم ، آخذا في الاعتبار أحكام هذا القرار ، على أن يدرج فيه تحليلا لتنفيذ إعلان التقدّم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، في ضوء أهداف ومقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وعلى أن يضع في اعتباره التعليقات التي تبديها الوفود بشأن هذه المسألة خلال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة والتعليقات التي يعبّر عنها خلال الدورة الثامنة والثلاثين ، فضلا عن التعليقات الواردة إلى الأمين العام من الدول الأعضاء ، والملاحظات التي تبديها لجنة التنمية الاجتماعية ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

١٤ ـ **ترجو أيضا** من الأمين العام ، عند إعداد تقرير عام ١٩٨٥ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم ، أن يأخذ في الاعتبار التوصيات الواردة في الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ١٥٢/٣٤ ، وأن يقدّم تقريرا دوريا بهذا الشأن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

١٥ ـ **ترجو كذلك** من الأمين العام ، عند تقديم تقرير عام ١٩٨٥ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم ، أن يقدّم تحليلا للتنسيق بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في جميع الاحصاءات الاجتماعية وإعداد التقارير عن المسائل الاجتماعية ؛

١٦ ـ **تدعو** أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة إلى التعاون تعاونا كاملا مع الأمين العام في إعداد التقارير المقبلة عن طريق توفير جميع المعلومات ذات الصلة التي تقع في مجال اختصاص كل منها ؛

١٧ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يضع الترتيبات اللازمة لتأمين نشر جميع التقارير المقبلة على نطاق واسع ؛

١٨ ـ **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين البند المعنون « الحالة الاجتماعية في العالم » .

الجلسة العامة ٩٠
٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

٥٥/٣٧ ـ المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي إعمال حقوق الانسان

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٥٢/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٥٢٤٢ (د ـ ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ ، والذي تم فيه ، في جملة أمور ، التأكيد على أن يكون لجميع الشعوب وجميع البشر الحق في أن يحيوا حياة كرامة وحرية وأن ينعموا بثمار التقدم الاجتماعي ، وأنه يترتب عليهم ، من ناحيتهم ، واجب الإسهام في هذا التقدم ،

وإذ تضع في اعتبارها أن التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي يقومان على أساس احترام كرامة الانسان وقدره ،

وينبغي أن يضمنا تعزيز حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية ،

وإذ تؤكد على أهمية اعتماد تدابير لضمان المشاركة الفعّالة ، حسب الاقتضاء ، لجميع عناصر المجتمع في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ، وتعبئة الرأي العام ونشر المعلومات ذات الصلة دعما لمبادىء وأهداف التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ،

وإذ تسلم بأن المشاركة الشعبية ، بما فيها مشاركة العمال في الإدارة والإدارة الذاتية للعمال في البلدان التي يوجد فيها هذان النظامان ، تشكل عاملا هاما في التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية وكذلك في احترام حقوق الانسان وكرامته ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام[٥٢] عن الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمشاركة الشعبية ، المعقودة في ليوبليانا بيوغوسلافيا في الفترة من ١٧ إلى ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٢ ،

١ ـ **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام ؛

٢ ـ **تدعو** الدول الأعضاء إلى أخذ توصيات الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمشاركة الشعبية في الاعتبار في سياساتها وبرامجها الانمائية ، على أن تبقي نصب أعينها أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية المحددة ؛

٣ ـ **تطلب** إلى أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تشجع ، حسب الاقتضاء ، المشاركة الشعبية في تنفيذ برامجها إلى المدى وبالشكل المناسبين لطبيعة عملها ؛

٤ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يحيل تقريره عن الحلقة الدراسية إلى الدول الأعضاء وإلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة كي تنظر فيه ؛

٥ ـ **ترجو** من لجنة حقوق الانسان أن تنظر في دورتها التاسعة والثلاثين في مسألة المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي إعمال حقوق الانسان ، وأن تأخذ في الاعتبار ، في جملة أمور ، نتائج مداولات الحلقة الدراسية ، كما وردت في تقرير الأمين العام ، وأن تقدم إلى الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المقترحات الملائمة لإعمال حقوق الانسان إعمالا أكمل ؛

٦ ـ **ترجو أيضا** من الأمين العام أن يعد تقريرا مرحليا شاملا عن تنفيذ هذا القرار ، آخذا في الاعتبار الاقتراحات المقدمة في لجنة حقوق الانسان ، وأن يقدم تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ؛

٧ ـ **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين ، في إطار البند المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم ، بندا فرعيا عنوانه « المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي إعمال حقوق الانسان » بغية استعراض التقدم المحرز في هذا الميدان .

الجلسة العامة ٩٠
٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

٣٧/٥٦ ـ المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٦/١٢٨ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، الذي أكدت فيه أهمية المساهمات التي يسهم بها المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة في أعمال جميع هيئات ووكالات ومؤسسات الأمم المتحدة العاملة في ميدان النهوض بالمرأة ،

وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٢/٣٧ المؤرخ في ٤ أيار/مايو ١٩٨٢ ، الذي كان مما قام به المجلس فيه أن أحاط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن التطورات المتصلة بالجوانب التنظيمية للمعهد[٥٣] وبتقرير مجلس أمناء المعهد عن دورته الثانية[٥٤] ، وأن أعرب عن ارتياحه لبرنامج المعهد وأنشطته المعتمدين للفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ؛

١ ـ **تحيط علما مع الارتياح** بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة ؛

٢ ـ **تؤيد** مفهوم الشبكة الذي سيطوّر على مراحل مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية والوطنية باعتباره أسلوبا للتشغيل لتنفيذ برنامج المعهد ؛

٣ ـ **تكرر الاعراب** عن الحاجة إلى أن يباشر المعهد البحث والتدريب اللذين يفضيان على وجه الخصوص إلى فهم أفضل لدور المرأة في التنمية وأساليب أكثر فعّالية لتعزيز دور المرأة في التنمية وزيادة الأنشطة من أجل مشاركة المرأة مشاركة أوفى في التنمية ، ولاسيما في ميدان التعاون التقني ؛

---

(٥٢) A/37/442 .

(٥٣) E/1982/33 .

(٥٤) E/1982/11 .